الاستيراد المصغر كآلية لدعم المقاول الذاتي وتطوير أنشطته الاقتصادية

Mini-import as a mechanism to support self-entrepreneurs and develop their economic activities

أمير جازية*

جامعة الجزائر3 -الجزائر-

amirdjazia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 /2025/09 **تاريخ القبول: 10 /2026/04** **تاريخ النشر: 10 /2026/06**

الملخص:

يعد الاستيراد المصغر آلية حديثة تهدف إلى تسهيل عمليات التجارة الخارجية من خلال تمكين الأفراد من استيراد كميات صغيرة من السلع المسموح بها بإجراءات مبسطة وتكاليف منخفضة، وقد ساهم المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 في ادماج هذا النشاط ضمن الإطار القانوني، بعد أن ظل لسنوات طويلة محصوراً في الاقتصاد الموازي تحت مسمى تجارة "الكابة".

وفي هذا السياق يشكل الاستيراد المصغر أداة داعمة للمقاولين الذاتيين ، إذ يوفر لهم الموارد والسلع الضرورية لإطلاق أو توسيع أنشطتهم التجارية والخدمية والإنتاجية.

وقد خلصت الدراسة الى أن التفاعل بين الاستيراد المصغر والمقاول الذاتي يسهم في تنمية روح المبادرة وتنشيط الأسواق المحلية، مما يجعلهما رافعة مهمة لدعم التنمية الاقتصادية وتقليص نسب البطالة، كما يمثل الاستيراد المصغر فرصة واعدة للاقتصاد الوطني، لكن يجب تنظيمه وإدارته بذكاء لضمان تحقيق أقصى استفادة منه، مع تلافي أي تحديات قد تواجهه.

الكلمات المفتاحية: الاستيراد المصغر، المقاول الذاتي، المبادرة الفردية، الأنشطة الاقتصادية.

تصنيف *JEL*: L26 ;F14

Abstract :

Mini-importation is a modern mechanism aimed at facilitating foreign trade operations by enabling individuals to import small quantities of permitted goods under simplified procedures and at low costs. Executive Decree No. 25-170 dated June 28, 2025, contributed to integrating this activity within the legal framework, after it had remained for many years confined to the informal economy under the label of "kabbah trade." In this context, mini-importation constitutes a supporting tool for self-employed entrepreneurs, as it provides them with the resources and goods necessary to launch or expand their commercial, service, and productive activities. The study concluded that the interaction between mini-importation and the self-employed entrepreneur contributes to fostering the spirit of initiative and revitalizing local markets, making them an important lever for supporting economic development and reducing unemployment rates. Moreover, mini-importation represents a promising opportunity for the national economy, but it must be organized and managed wisely to ensure maximum benefit, while avoiding any challenges it may face.

Keywords: Mini-importation, self-employed entrepreneur, individual initiative, economic activities.

JEL classification codes: F14; L26.

*المؤلف المرسل: أمير جازية، amirdjazia@gmail.com.

مقدمة

في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية، برزت الحاجة إلى تبني آليات جديدة تساهم في تنشيط روح المبادرة الفردية وتدعيم المقاولاتية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد الاستيراد المصغر إحدى هذه الآليات الحديثة التي تمكن الأفراد، لا سيما فئة المقاولين الذاتيين، من الحصول على السلع والخدمات بأساليب مبسطة وتكاليف منخفضة، تسمح لهم بالاندماج في السوق وخلق قيمة مضافة محلية، كما يشكل الاستيراد المصغر وسيلة فعالة لتشجيع روح الابتكار والمغامرة لدى الشباب، عبر تسهيل الولوج الى المنتجات والتجهيزات التي تساهم في إطلاق مشاريعهم الصغيرة وتنميتها، ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى الاستيراد المصغر كأداة لدعم المقاول الذاتي من خلال توفير مرونة أكبر في التموين، وتقليص العقبات البيروقراطية، وتوسيع مجالات النشاط الاقتصادي الفردي، بما يعزز التشغيل الذاتي ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

ولسنوات طويلة ظل نشاط الاستيراد المصغر أو ما يسمى بتجارة "الكابة" يصنف ضمن الاقتصاد الموازي في الجزائر، حيث كان ممارسوه يعانون من غياب الصفة القانونية، وخطر الحجز والعقوبات، رغم مساهمتهم في تلبية حاجيات المواطنين بأسعار تنافسية، غير أن المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025، غير هذه المعادلة، بمنح المستوردين الصغار صفة أعوان اقتصاديين، وادماجهم في منظومة المقاول الذاتي، وهو ما يعكس توجها استراتيجياً للدولة نحو تنظيم التجارة الخارجية دون تقييدها، وتحويل هذه الفئة من "نشاط غير رسمي" الى "فاعل اقتصادي " منظم ومؤطر. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يدعم الاستيراد المصغر نشاط المقاول الذاتي ويعزز من دوره في تطوير الأنشطة الاقتصادية؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الذي يميز نشاط الاستيراد المصغر عن باقي أنشطة المقاول الذاتي؟
- كيف يساهم الاستيراد المصغر في تمكين المقاول الذاتي من الحصول على التجهيزات والمواد الأولية وما هي الامتيازات الممنوحة له؟
- ما هي انعكاسات الاستيراد المصغر على تنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية؟

وللإجابة على هته التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يتميز الاستيراد المصغر ببساطة إجراءاته وانخفاض تكاليفه بينما يشكل المقاول الذاتي إطاراً قانونياً واقتصادياً مرناً لتشجيع المبادرة الفردية، مما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكاملية.

- الاعتماد على الاستيراد المصغر يخفض من تكاليف التموين للمقاول الذاتي ويعزز من قدرته التنافسية بفضل الامتيازات الجبائية والشبه جبائية الممنوحة له.
- يشجع الاستيراد المصغر على ادماج المقاولين الذاتيين في الاقتصاد الرسمي ويساعد في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الاستيراد المصغر وانعكاساته على أنشطة المقاول الذاتي، وكذا ابراز المزايا والتحديات التي تواجه المقاولين الذاتيين في الاعتماد على هته الآلية.

المنهج المتبع:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاستيراد المصغر، وتحليل علاقته بدعم المقاول الذاتي.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هته الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

أولا: الإطار المفاهيمي للاستيراد المصغر والمقاول الذاتي؛

ثانياً: دور الاستيراد المصغر في دعم المقاول الذاتي؛

ثالثاً: انعكاسات الاستيراد المصغر على تطوير الأنشطة الاقتصادية.

I- الإطار المفاهيمي للاستيراد المصغر والمقاول الذاتي

يشكل كل من الاستيراد المصغر والمقاول الذاتي آليتين اقتصاديتين تسهمان في خلق ديناميكية جديدة داخل الاقتصاد الوطني، هذا ما يستدعي التطرق الى الإطار المفاهيمي الذي يوضح مدلولاتهما وأبعادهما النظرية والعلمية.

1. تعريف الاستيراد المصغر وشروطه

يعتبر الاستيراد المصغر من الآليات الحديثة الداعمة للمبادرات الفردية، ولفهم هته الآلية لا بد من التطرق الى تعريفها والشروط المنظمة لها.

1.1 تعريف الاستيراد المصغر

حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو سنة 2025، يقصد بالاستيراد المصغر العمليات المنجزة بصفة فردية من طرف الأشخاص الطبيعيين خلال تنقلاتهم بغرض الاستيراد لأجل البيع على الحالة لكميات محدودة من السلع التي لا تتجاوز قيمتها مليوناً وثمانمائة ألف دينار جزائري (1.800.000 دج) لكل تنقل، في حدود تنقلين اثنين (2) في الشهر، حيث لا تشمل قيمة السلع المنحة السياحية السنوية. (الرسمية، 2025، صفحة 07)

كما يمارس نشاط الاستيراد المصغر حصرياً من طرف الأشخاص الطبيعيين الحائزين صفة المقاول الذاتي (40، 2025، صفحة 07)، ويستفيد هذا الأخير من مجموعة من الامتيازات تتمثل في:

- مسك محاسبة مبسطة للنشاط تدون في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف مصالح الضرائب المختصة اقليمياً.
- الاعفاء من الزامية القيد في السجل التجاري.
- الاعفاء من رخص الاستيراد المسبقة.
- حق جمركي بنسبة 5 ٪ ونظام ضريبي خاص يتمثل في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة. (الرسمية ا.، 2025، صفحة 07). وهو نظام تفضيلي تدمج فيه ثلاث ضرائب في ضريبة واحدة.

يعد المرسوم التنفيذي ر قم 25-170 خطوة استراتيجية لدعم المقاول الذاتي عبر فتح مجال الاستيراد المصغر في اطار قانوني مبسط وشفاف، فهو يوفر للمقاولين فرصاً أكبر للولوج الى التجارة الدولية مع تقليل العراقيل الإدارية والجبائية مع ضمان الرقابة والشفافية (Algérie, 2025)

و يعرف الاستيراد المصغر أيضاً على أنه نشاط تجاري يقوم فيه الفرد بشراء منتجات بكميات صغيرة من الموردين (غالباً عبر الانترنت من الصين أو أسواق دولية) ثم إعادة بيعها محلياً لتحقيق أرباح، وفكرة الاستيراد المصغر لا تحتاج الى رأس مال كبير أو خبرة عميقة، بل يكفي امتلاك جهاز كمبيوتر أو هاتف ذكي متصل بالإنترنت، ورأس مال صغير جداً يبدأ من 100-300 دولار. (The Ultimate Mini Importation Guide, 2025, p. 02)

يهدف الإطار الجديد للاستيراد المصغر الى سد الفجوة بين النشاطات غير الرسمية والرسمية من خلال ادماج نشاط الاستيراد المصغر ضمن آليات مقننة، مما يسمح للمقاولين الذاتيين بممارسة التجارة الدولية بطرق شرعية ومنظمة، وبهذا الشكل فإن الكثير من المبادلات التي كانت تمارس خارج الإطار القانوني أصبحت الآن تجد مكانها في الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يعزز الشفافية ويزيد من المردودية الضريبية ويحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع غير الرسمي.

فالاستيراد المصغر يعتبر أداة لامتصاص جزء من الأنشطة التجارية غير الرسمية عند اعطاء المقاول الذاتي أداة قانونية لممارسة الاستيراد، وبالتالي دمج هذه المبادرات في الدورة الاقتصادية الرسمية.(Self-Entrepreneurs, 2025)

حيث أصبح الاستيراد المصغر وسيلة عملية لدخول المقاولين الذاتيين الى الأسواق الخارجية بطريقة قانونية ومنظمة، هذا ما يساهم في دمج النشاطات التجارية التي كانت في السابق غير رسمية ضمن الاقتصاد المهيكل، مما يعزز الشفافية ويزيد من العائدات الضريبية للدولة.(Abdullayev, 2023, pp. 112-125)

1.2 شروط الاستيراد المصغر

تخضع ممارسة نشاط الاستيراد المصغر لمجموعة من الشروط تتمثل في:

- بلوغ السن القانونية للعمل.
- التمتع بالجنسية الجزائرية والاقامة في الجزائر.
- عدم ممارسة أي نشاط آخر مربح، سواءا بصفة تاجر أو منهة حرة أو أجير.
- الانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر الخارجي BEA. (02، 2025، صفحة 07)
- حيازة بطاقة المقاول الذاتي والحصول على رخصة عامة لممارسة نشاط الاستيراد المصغر.
- الالتزام باحترام القواعد المتعلقة بحماية المستهلك والأمن الوطني. (الرسمية ا.، 2025، صفحة 07)

2. تعريف المقاول الذاتي و أنشطته

يعد نظام المقاول الذاتي من بين الآليات التي استحدثت لتشجيع روح المبادرة الفردية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، وللإحاطة بمختلف جوانبه سنتناول تعريفه والشروط المرتبطة بممارسته.

1.2 تعريف المقاول الذاتي

تم إصدار القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، الذي يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي في الجزائر، يعرّف هذا القانون المقاول الذاتي بأنه كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطًا مربحًا يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من هذا القانون، ولا يتعدى رقم أعماله السنوي حدًا يحدد وفقًا للتشريع المعمول به. تستثنى من هذه القائمة المهن الحرة، والمهن والنشاطات المقننة، والحرفية.

فالمقاول الذاتي هو فرد يمارس نشاطاً مهنياً أو تجارياً أو حرفياً بشكل مستقل، دون أن يكون مرتبطاً بعقد عمل مع جهة معينة، ويعتمد على قدراته الخاصة في إدارة مشروعه أو نشاطه.

يتميز هذا النظام ببساطته الإدارية، حيث يمنح للأفراد فرصة إنشاء مشاريعهم الصغيرة بشكل رسمي، غالباً مع التمتع ببعض الامتيازات الضريبية والإدارية. (الشيخ، 2017، صفحة 42)

ويعرف المقاول الذاتي أيضاً على أنه الشخص الطبيعي الذي ينشئ نشاطاً اقتصادياً أو حرفياً أو خدمياً مستقلًا، وفقاً للقوانين والأنظمة المطبقة، مستفيداً من إجراءات مبسطة لتسجيل نشاطه (مثل نظام السجل التجاري أو منصة المقاولاتية)، مع إمكانية الحصول على الدعم الفني والمالي من الجهات الحكومية. (الشيخ، 2017، صفحة 42)

2.2 أنشطة المقاول الذاتي

أوجب القانون الأساسي للمقاول الذاتي أن يمارس المقاول نشاطاً ربحياً يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة بموجب القانون الذي أحال للتنظيم مسألة تحديد هذه النشاطات.

وبالرجوع للمادة 02 من القانون 22-23 نص المشرع على أن المقاول الذاتي يجب أن لا يتجاوز رقم أعماله السنوي 5 ملايين دينار جزائري. (الرسمية ا.، 2023)

والجدير بالذكر أن المشرع وبالرجوع للمادة 13 من القانون 22-23 أكد على ضرورة أن يحترم المقاول الذاتي الحد الأقصى لرقم الأعمال خلال مدة نشاطه فإذا تجاوز الحد الأقصى القانوني لمدة 3 سنوات متتالية ففي هذه الحالة يصبح ملزماً بالقيد في السجل التجاري حتى يتمكن من الاستمرار في نشاطه. (فتيحة، 2023، صفحة 1077)

ومن بين النشاطات التي ستستفيد من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وأبرزها الخدمات الرقمية وكذا الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي ظهرت مع بروز اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي والتي يتم مزاولتها في السوق الموازية دون إطار رسمي، هذه الأنشطة تشمل ثمانية مجالات رئيسية، تتمثل في:

- **الاستشارة، الخبرة والتكوين:** تشمل هذه الفئة تقديم خدمات الاستشارة في مختلف المجالات، والخبرة الفنية، وتقديم الدورات التدريبية.
- **الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة:** تتضمن هذه الفئة تصميم وتطوير المواقع الالكترونية، إدارة الحملات التسويقية عبر الأنترنت، وتقديم خدمات الدعم الفني المتعلقة بالتقنية.
- **الخدمات المنزلية:** تشمل هذه الفئة الصيانة والاصلاح للأجهزة المنزلية، وخدمات التنظيف، والمساعدة في الأعمال المنزلية.
- **الخدمات الموجهة للأشخاص:** تتضمن هذه الفئة خدمات رعاية الأطفال، وخدمات رعاية المسنين، وخدمات العناية بالحيوانات الأليفة.
- **خدمات الترفيه والتسلية:** تشمل هذه الفئة تصميم وتنظيم الفعاليات الترفيهية، وتقديم خدمات الترفيه للأفراد والمؤسسات.
- **الخدمات الموجهة للمؤسسات:** تتضمن هذه الفئة خدمات الدعم الإداري، وخدمات الموارد البشرية والخدمات التقنية والصناعية.
- **الخدمات الثقافية، الاتصال والسمعي البصري:** تشمل هذه الفئة خدمات الترجمة، وخدمات النشر، وخدمات الانتاج الاعلامي.
- **الاستيراد المصغر:** تتضمن هذه الفئة استيراد كميات محدودة من السلع لتلبية احتياجات السوق المحلية. (الذاتي، 2025)

3.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة للمقاول الذاتي

صنفت الإدارة الجبائية نشاط المقاول الذاتي ضمن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وقد منحت له الامتيازات التالية:

- **معدل الضريبة المخفض 0.5 ٪:** يخضع رقم الأعمال السنوي المحقق من قبل المقاول الذاتي لمعدل ضريبي مخفض قدره 0.5 ٪، وهذا يعني أن المقاول الذاتي وعند حسابه لمجموع ايراداته السنوية، يمكنه الاستفادة من هذا المعدل المخفض عند تسديد التزاماته الضريبية. (مكرر04، 2025)

تعتبر هذه النسبة محفزاً للمقاولين الذاتيين، حيث تساهم في تخفيف العبء الضريبي عليهم، مما يشجعهم على الاستمرار في نشاطاتهم وتحقيق دخل أكبر، يهدف هذا الإجراء الى دعم المقاولين الذاتيين في بداية مشوارهم وتعزيز قدرتهم على المنافسة في السوق، خاصة في ظل التحديات المالية التي قد تواجههم.

هذا المعدل يطبق فقط على رقم الأعمال، يعني أن المقاول الذاتي لا يتحمل الضرائب بشكل كبير على ايراداته، بل يحتفظ بجزء كبير من دخله، ويشجع هذا النظام على شفافية المعاملات، حيث يلزم المقاول الذاتي بتسجيل دخله والتصريح به بشكل قانوني، مما يعزز من فرصه في الحصول على الامتيازات الأخرى المرتبطة بنشاطه. (حاجي، 2024، صفحة 672)

- **الحد الأدنى للضريبة الجز افية الوحيدة:** إذا لم يحقق المقاول الذاتي أي رقم أعمال –بغض النظر عن الأسباب- يلزم بدفع مبلغ الحد الأدنى الذي يقدر بـ 10.000دج عند تاريخ الاستحقاق. وهذا يعد استثناءاً في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) حيث يقدر الحد الأدنى لباقي الأنشطة الخاضعة للنظام الجزافي بـ 30.000دج، وهذا حسب قانون المالية لسنة 2025. (84، 26 ديسمبر 2024)

هذا الالتزام يعتبر آلية لضمان تحصيل الضرائب حتى في حالات عدم النشاط الاقتصادي، يهدف إلى الحفاظ على استمرارية تسجيل المقاول الذاتي في النظام الضريبي وضمان عدم تراجع الايرادات الضريبية للدولة.

يمكن أن ينظر إلى هذا المبلغ كرسوم رمزية تدفع بغض النظر عن الدخل الفعلي وتحقيق ربح أو خسارة، هذا ما يساهم في تحقيق استقرار مالي للمقاول الذاتي ويساعد في الحفاظ على حقوقه كمقاول مسجل. هذا النظام يضمن أن المقاولين الذاتيين حتى وإن لم يحققوا ايرادا، فهم ملزمون بدفع الحد الأدنى للمحافظة على وضعهم القانوني ويتيح لهم امكانية الاستفادة من الامتيازات والحقوق المرتبطة بنشاطهم في المستقبل. (المائلة، 2025/08/27)

وتجدر الاشارة الى أنه بالإضافة الى الامتيازات الجبائية المذكورة هناك ايضاً امتيازات شبه جبائية تقدمها الدولة في إطار تشجيع المقاولة الذاتية، حيث يمكن للمقاول الذاتي حسب اختياره دفع مبلغ 24.000دج كاشتراك سنوي أدنى، أو اختيار مبلغ الاشتراك المحدد وفقاً للأحكام.

هذا النظام يهدف الى توفير مرونة أكبر للمقاولين الذاتيين، مما يساعدهم على إدارة التزاماتهم المالية بشكل يتناسب مع ظروفهم الاقتصادية، حيث يعزز هذا الإجراء من قدرة المقاول الذاتي على الاستفادة من الخدمات والامتيازات المقدمة له، ويشجع على الالتزام بالمشاركة في النظام الرسمي. (المادة01، 2024، صفحة 08)

II- دور الاستيراد المصغر في دعم المقاول الذاتي

يعد الاستيراد المصغر أحد أنشطة المقاول الذاتي كما ذكرنا سابقاً، والذي تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170 الموقع في 28 يونيو 2025، حيث يمثل هذا التشريع الجديد تحولاً جذرياً يهدف الى ادماج آلاف الشباب وصغار التجار في الدورة الاقتصادية الرسمية، فهو يوفر اطاراً آمناً ومزايا تفضيلية، مع وضع قواعد واضحة لحماية الاقتصاد الوطني والمستهلكين.

وفيما يلي تفاصيل دور الاستيراد المصغر في تقديم الدعم للمقاول الذاتي:

1. **تبسيط الاجراءات:**

يتيح الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي استيراد سلع دون الحاجة الى سجل تجاري أو رخصة استيراد مسبقة، مما يخفف العبء الإداري ويسهل ممارسة النشاط

2. **تخفيض التكاليف:**

يتميز الاستيراد المصغر بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية (5٪) مقارنة بالاستيراد التجاري العادي، مما يقلل من تكاليف الاستيراد ويحسن من هامش الربح.

3. **تنوع مصادر الدخل:**

يفتح الاستيراد المصغر آفاقاً جديدة للمقاول الذاتي لتنويع مصادر دخله من خلال استيراد سلع جديدة ومختلفة عن تلك التي يقدمها في إطار نشاطه الأساسي. (https://elmaouid.dz, 2025)

4. **تحفيز النمو الاقتصادي:**

يساهم الاستيراد المصغر في تنشيط الحركة التجارية المحلية ودعم المنتجات الوطنية من خلال توفير سلع متنوعة بأسعار تنافسية، مما يعزز النمو الاقتصادي. (https://www.elmoustakbal-elmagharibi.dz , 2025)

5. **تطوير المهارات:**

يتيح الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي فرصة تطوير مهاراته في مجال الاستيراد والتسويق وإدارة المخاطر، مما يعزز قدرته على التنافس في السوق.

6. دعم الاقتصاد الوطني:

يساهم الاستيراد المصغر في جلب العملة الصعبة من خلال عمليات الاستيراد، كما يقلل من الاعتماد على الاستيراد التقليدي، مما يعزز نمو الاقتصاد الوطني.. (https:// Conformepro.dz , 2025)

باختصار، يمثل الاستيراد المصغر فرصة قيمة للمقاول الذاتي لتوسيع نشاطه وتحقيق النمو الاقتصادي، مع الاستفادة من تسهيلات وإعفاءات ضريبية وجمركية، مع ضرورة الالتزام بالشروط المحددة لتنظيم هذا النشاط.

III- انعكاسات الاستيراد المصغر على تطوير الأنشطة الاقتصادية

يلعب الاستيراد المصغر في إطاره المنظم دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل جديدة، وتقنين جزء من النشاط التجاري الذي كان يمارس في السوق الموازية، وتسهيل وصول السلع الى المستهلكين بأسعار مناسبة، كما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأسر وتنمية روح المبادرة والعمل الذاتي.

1. دعم المقاولاتية والتشغيل:

يتيح الاستيراد المصغر فرصة للأفراد لدخول عالم التجارة، سواءاً كانوا عاطلين عن العمل أو يبحثون عن مصادر دخل إضافية، مما يساهم في تقليل البطالة.

2. تقنين جزء من النشاط التجاري:

يساهم في تنظيم نشاط الاقتصاد الموازي الذي غالباً ما يتسم بالفوضى وغياب الجودة، وتحويله الى قنوات رسمية، مما يعزز الشفافية ويضمن حقوق المستهلكين.

3. توفير السلع بأسعار تنافسية:

من خلال الاستيراد المنظم، يمكن توفير سلع يحتاجها المستهلكون بأسعار معقولة، خاصة تلك التي قد تكون غير متوفرة أو باهظة الثمن في السوق المحلية.

4. دعم النمو الاقتصادي:

يؤدي الاستيراد المصغر الى زيادة حركة رؤوس الأموال، وتحفيز الاستهلاك، مما يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5. تشجيع الاستثمار الصغير:

يعتبر الاستيراد المصغر خطوة نحو تشجيع الاستثمار الصغير والمتوسط، وقد يكون نقطة انطلاق لتحول بعض المستوردين الى مستثمرين نظاميين في المستقبل. (https://www.sahm-media.dz, 2025)

6. تحسين مستوى المعيشة:

من خلال توفير فرص عمل ودخل إضافي، يساهم الاستيراد المصغر في تحسين المستوى المعيشي للأسر.

7. تخفيف الضغط على العملة الصعبة:

من خلال تنظيم الاستيراد وتوجيهه نحو السلع الضرورية، يمكن الحد من النفقات غير الضرورية من العملة الصعبة. (https://www.sahm-media.dz, 2025)

IV- الخاتمة

يعد الاستيراد المصغر احدى الآليات الحديثة التي تمنح فرصاً واعدةً لرواد الأعمال، خاصة في الدول النامية، حيث يتيح امكانية دخول مجال التجارة برأس مال محدود وبخطوات بسيطة، ومن خلال حسن اختيار الموردين، ووضع استراتيجيات تسويقية فعالة، يستطيع المقاول الذاتي تحقيق نجاح ملموس في مشاريعه، كما يساهم هذا النظام في تكريس الاقتصاد التشاركي وفتح المجال أمام آلاف الشباب لولوج عالم المبادرة الفردية دون عراقيل مالية أو إدارية كبيرة، ويتيح الإطار القانوني المنظم له استيراد كميات محدودة من السلع ضمن سقف مالي محدد لا يتجاوز1.8 مليون دينار جزائري لكل تنقل، بحد أقصى مرتين شهرياً، وهي صيغة تسمح بإدماج فئة واسعة في الدورة لاقتصادية بطريقة سلسة وشفافة.

اقتصادياً، يوفر الاستيراد المصغر قيمة مضافة حقيقية تتمثل في تنويع مصادر التموين، تعزيز وفرة المنتجات، ومحاربة التجارة الموازية التي ظلت تنشط في غياب أطر قانونية واضحة، كما يساهم هذا النشاط في خلق مداخيل جبائية جديدة بفضل النظام الضريبي المخفف والمبسط، ما يعزز مبدأ العدالة الجبائية ويوسع القاعدة الضريبية دون أن يثقل كاهل المستوردين الصغار.

النتائج:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الاستيراد المصغر يمثل آلية اقتصادية فعالة لدعم المقاول الذاتي وتعزيز دوره في الدورة الاقتصادية، فالفرضية الأولى التي أشارت الى تكامل الاستيراد المصغر مع إطار المقاول الذاتي تأكدت، حيث أظهرت الدراسة أن بساطة اجراءاته وانخفاض تكاليفه يمنحان مرونة أكبر للمستفيدين، في حين يوفر نظام المقاول الذاتي الغطاء القانوني والإداري اللازم لممارسة النشاط بشكل رسمي ومنظم.

أما الفرضية الثانية والمتعلقة بخفض تكاليف التموين وتحسين القدرة التنافسية، فقد أثبتت صحتها، إذ يُمكن الاستيراد المصغر المقاول الذاتي من الحصول على التجهيزات والمواد الأولية بأسعار مناسبة، مدعومة بامتيازات جبائية وشبه جبائية تسهل عملية التسويق وتضمن استمرارية النشاط.

كما تأكدت الفرضية الثالثة التي ربطت الاستيراد المصغر بعملية الادماج في الاقتصاد الرسمي، حيث أتاح هذا النظام فرصة الانتقال من الممارسات غير القانونية "تجارة الكابة" الى نشاط اقتصادي منظم يوسع قاعدة الانتاج والخدمات، ويسهم في خلق مداخيل جبائية جديدة، الى جانب محاربة التجارة الموازية.

وعليه يمكن القول أن الاستيراد المصغر لا يقتصر دوره على تمكين الأفراد من دخول عالم التجارة برأس مال محدود، بل يتعداه الى خلق بيئة مشجعة على الابتكار والمغامرة، وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب اضافة الى مساهمته في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية.

ومع ذلك يظل هذا النشاط مرتبطاً بجملة من التحديات أبرزها:

- ضرورة تشديد الرقابة لضمان التطبيق السليم وتفادي التجاوزات.
- مرافقة المستفيدين عبر التكوين والمتابعة لضمان الاستمرارية.
- حماية السوق المحلي من السلع غير المطابقة للمعايير.
- ايجاد توازن بين تشجيع التجارة الصغيرة والحفاظ على مصالح التجارة الرسمية، لتجنب أي تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، وهذا ما نصت عليه المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو سنة 2025.
- يعتبر الاستيراد المصغر فرصة جيدة لاعتماده على رأس مال بسيط، وسهولة تسويق منتجاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثلا، ونظراً للطلب المرتفع من قبل المستهلكين الذين يبحثون دائماً عن منتجات جديدة غير متوفرة محلياً. ولنجاح المستورد الصغير لا بد من دراسة الطلب المحلي على المنتج قبل استيراده والاعتماد على منتجات خفيفة الوزن وصغيرة الحجم، وكذا تكوين علاقة جيدة مع مورد موثوق مع الحرص على خدمة العملاء لأنها سر تكرار المبيعات.

الاقتراحات:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي من خلال وضع تشريعات واضحة وبسيطة تحكم الاستيراد المصغر، مع تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل التعقيدات البيروقراطية.
- توسيع شبكات التكوين والمرافقة في مجال التجارة الالكترونية وإدارة المشاريع والتسويق الرقمي لمرافقة المقاولين الذاتيين في استغلال فرص الاستيراد.
- استحداث آليات تمويل خاصة (قروض صغرى، صناديق دعم، منح تشجيعية) لتغطية تكاليف الاستيراد الأولى وتخفيف المخاطر.
- تطوير منصات رقمية رسمية تربط المقاولين الذاتيين بالأسواق الخارجية وتمكن من تتبع عمليات الشراء والشحن والدفع بأمان.

- تطوير البنية التحتية اللوجستية من خلال تحسين خدمات البريد السريع، النقل، والتوزيع لتسهيل وصول السلع المستوردة بسرعة وبأقل تكلفة.
- تشجيع الابتكار وتنويع الأنشطة ودفع المقاولين الذاتيين إلى عدم الاكتفاء بالاستيراد بل القيام بإدماج أنشطة تحويلية أو خدمية ترفع من القيمة المضافة.

V- المراجع

,102 ا. (2025). المرسوم التنفيذي 170-25المؤرخ في 28يونيو 2025.الجزائر.

(2025, 08 20). Récupéré sur https://www.sahm-media.dz

(2025, 08 20). Récupéré sur https:// Conformepro.dz .

(2025, 08 20). Récupéré sur https://www.elmoustakbal-elmagharibi.dz .

(2025, 08 20). Récupéré sur https://elmaouid.dz.

Abdullayev, s. (2023). The role of small business entities in the export and impot of the country. HERALD OF Social Sciences. *04*(02), pp. 112-125. Récupéré sur https://herald.kokanduni.uz/index.php/public_html/article/view/994

Algérie, L. m.-E. (2025, 08 24). Récupéré sur https://www.conformepro.dz/resources/micro-importation.

Self-Entrepreneurs, M.-i. :. (2025, 08 24). Récupéré sur https://algeriainvest.com/AlgeriaIC/public/news/micro-importation-letat-encadre-une-nouvelle-voie-pour-les-auto-entrepreneur.

The Ultimate Mini Importation Guide, 2. S.-p. (2025, 08 25). *https://ctecsols.wordpress.com/ultimate-mini-importation-guide*.

الجريدة الرسمية العدد 04 المؤرخة في 2024/01/23 ، المادة01. (2024). *المرسوم التنفيذي رقم 24-29 المؤرخ في 2024/01/13، المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطهم لحسابهم الخاص- الجزائر*. الجزائر.

الجريدة الرسمية العدد 40. (2025). *المادة03 من المرسوم التنفيذي 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025*. الجزائر.

الرسمية, ا. ا. (2023). *المادة 51 من القانون رقم 24-22، المؤرخ في 25 ديسمبر 2022، المتضمن قانون المالية لسنة 2023.* الجزائر.

العدد 40 المادة04 الجريدة الرسمية. (2025). *المرسوم التنفيذي 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025،.* الجزائر.

العدد40 المادة06 الجريدة الرسمية. (2025). *المرسوم التنفيذي 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025.* الجزائر.

العدد40، المادة 02، الجريدة الرسمية. (28 يونيو, 2025). المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025. الجزائر.

المادة 282 مكرر04. (2025). *قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.* الجزائر.

المادة 29 من الجريدة الرسمية العدد 84. (26 ديسمبر 2024). *قانون المالية لسنة 2025، والمعدلة للمادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.*

بوبكر الصديق بن الشيخ. (2017). محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة . *مجلة الباحث الإقتصادي*، صفحة 42.

دليل المقاول الذاتي. (20 08, 2025). تم الاسترداد من https://www.moukawil.info.

فتيحة, ع .(03 09, 2023) .نظام المقاول الذاتي وامتيازاته على ضوء أحكام القانون رقم 23-22 *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*. 1077 .p ,(03)*08* ,

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2025/08/27). *المادة 365 مكرر.*. تم الاسترداد من https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/codesefiscaux-2025

يوسف بوعكاز ، منال حاجي. (ديسمبر, 2024). دراسة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية للمقاول الذاتي حسب قانون 22-23 بالجزائر- دراسة تطبيقية لمقاول ذاتي سنة 2024. *مجلة المنهل الاقتصادي*، *07*(02)، صفحة 672.